

لبنان على صفيح ساخن

نجيب الخنيزي



أكد مجلس الوزراء الذي رأسه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «على أن الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان الشقيق وشعبه واقتصاده ومكونات حياته، وما تقوم به إسرائيل من تدمير متعمد ومكرر وانتهاك لا يعرف حدا لحقوق الإنسان، واستهداف مقصود للمدنيين والأبرياء والتكبير بهم دون أي اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الإنسانية هو امتداد لسياسات الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة» كما أكد المجلس «على أن ردود الفعل الدولية على الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل بكل ما أعطيت ومنحت من آلة وتقنية عسكرية تبين مدى تواطؤ المجتمع الدولي وتغاضيه عن الجرائم الإسرائيلية وإن التأييد المطلق من بعض الدول لسياسات الإسرائيلية أدى حتى إلى إعاقة مجلس الأمة من اتخاذ قرار بهذا الشأن» وبين مجلس الوزراء «إن المجتمع الدولي وخاصة دوله الكبرى النافذة والتي ترتبط بمصالح اقتصادية بالمنطقة مسؤولة عن حماية الشعب اللبناني الشقيق ومطالبة بالتحرك السريع لوضع حد للحرب الإسرائيلية المدمرة على لبنان وإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية ومطالبة بتقديم الدعم للحكومة اللبنانية في جهودها للحفاظ على لبنان الشقيق وصور سيادته وبسط سلطته على كامل التراب اللبناني» .

** الحرب العدوانية الواسعة النطاق التي تشنها آلة الحرب الإسرائيلية المدججة بأحدث التقنيات العسكرية المدمرة (والمدمرة بلا حدود من قبل الولايات المتحدة الأمريكية) ضد لبنان (أرضاً وشعباً) جاءت متزامنة مع تصعيد أعمال القمع والتكبير الوحشي بحق الشعب الفلسطيني الأغل في الأراضي المحتلة والذي شمل اجتياح قطاع غزة وبعض مدن الضفة الغربية، والتدمير الواسع الذي خلفته في البنية التحتية ومرافق السلطة المدنية والأمنية وذلك ردا على العملية العسكرية التي أدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين وأسرى جندي إسرائيلي وطرح مقايضته بأسرى فلسطينيين في سجون الاحتلال، والتي جاءت في سياق حالة الحصار الاقتصادي والتجويع والاعتقالات والقتل المقصود والعشوائي، واستمرار وجود الآلاف من المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال والنزيرين مضى على وجود بعضهم أكثر من ٢٠ عاما رغم المعاهدات الدولية والاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية، وكل ذلك يجري تحت سمع وبصر المجتمع والشرعية الدولية والقوى النافذة في العالم (وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها

العدوان ويطالب بوقفه على الفور في مجلس الأمن) وإلى جانبها بريطانيا لوقف إطلاق النار واحترام سيادة لبنان حتى تتحقق كافة الشروط الإسرائيلية - الأمريكية والتي تعدت استعادة الجنديين الإسرائيليين من قبل حزب الله، لتشمل فرض تطبيق قوري لقرار ١٥٥٩ وانسحاب حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني وتمركز قوات دولية (تابعة لطف الثالث) على الحدود الدولية، رغم تحذيرات أطراف لبنانية فاعلة من بينها الجطريك صفير من خطورة فرض هذا القرار بالقوة لأنه قد يؤدي إلى مجازر وحمامات دم في لبنان إلى جانب تحجيم الدورين السوري والإيراني فيما يتعلق بالمواضيع المتصلة بملفات لبنان وفلسطين والعراق وقد عبرت عن ذلك كونداليزا

رايس بمعارضتها ووقف إطلاق النار ووقف العدوان الإسرائيلي في المرحلة الحالية ونكرت بان ما يجري في لبنان هو مقدمة لقيام شرق أوسط جديد، ومع ان الوزيرة كونداليزا فضلت عدم التطرق إلى ملامح هذا الجديد، إلا انه من الواضح بان محوره سيكون الولايات المتحدة وإسرائيل، في

تجاوز أو تطوير لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة وتبناه اجتماع الدول الثماني (في يونيو ٢٠٠٤) وذلك اثر العثرات الجيدة التي لحقت به على أكثر من صعيد وخصوصا الفشل في جعل العراق بوابة للتغيير ونشر الديمقراطية في عموم المنطقة . ولا باس من اجل تحقيق ذلك التضحية بالحكومة الديمقراطية (الصديقة) المنتخبة في لبنان، وتدمير مقومات وهيكل الدولة والمجتمع اللبناني بما في ذلك البنية التحتية والتي شملت الطرق والجسور والطارات والمرافى ومحطات الكهرباء والوقود والاتصال، إلى جانب قصف المدن وتهدم القرى والأحياء السكنية الذي أوقع مئات القتلى والجرحى ومئات الألاف من المهجرين، تنفيذًا لما أعلنته حكومة إسرائيل بإعادة لبنان عشرين عاما إلى الوراء، يظل المبدأ الأساسي الذي يحكم أو يتحكم في الإستراتيجية الأمريكية يتمثل في علاقة التحالف (الإستراتيجية) الخاصة والثابتة التي تربط الولايات المتحدة مع إسرائيل، وذلك لاعتبارات أيدولوجية ودينية (خصوصا مع وجود وتفوذ المحافظين الجدد بقوة في الإدارة الأمريكية الحالية) وتأثير الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في السياستين الداخلية والخارجية الأمريكية، والذي يستهدف إحكام الهيمنة والسيطرة على مقدرات المنطقة عبر تقنيات وتفكير الوضع العربي (أنظمة و مجتمعات) الهش والضعيف والمتفكك، ومن ثم إعادة تركيبه من جديد وفقا للأجندة والمصالح الأمريكية - الإسرائيلية المشتركة.

الأوروبيين) التي اعتمدت عقابا جماعيا للفلسطينيين على فوز حركة حماس في انتخابات ديمقراطية اعترفها العالم (بما في ذلك الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) برمته تزامتها. وبدلا من استخلاص الدروس وقراءة مغزى ودلالات فوز «حماس» والتي تكمن في فشل عملية السلام بفعل تعنت إسرائيل التي دأبت على إفشال كافة المشاريع والصنع المطروحة في هذا الإطار مثل اللجنة الرباعية أو خارطة الطريق، والتي تعاطى النظام الرسمي العربي بما في ذلك السلطة الفلسطينية معها بإيجابية، ناهيك عن العبارة العربية للسلام التي طرحها الملك عبدالله بن عبدالعزيز، والتي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت، إلى جانب تكريس بقاء المستوطنات الاسرائيلية والجدار الأمني

التعسري لتطويق أوصال أراضي وسكان المناطق الفلسطينية المحتلة. والمضي في إضعاف وإنهاء مظاهر السيادة المحدودة للسلطة الرئاسية الفلسطينية، واستمرار سياسة إرهاب الدولة التي تعتمدها إسرائيل على نطاق واسع بحق امن وسلامة وقوت الشعب الفلسطيني .

تجاوز مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة وتبناه اجتماع الدول الثماني

** ضمن هذا السياق يأتي العدوان الإسرائيلي الواسع النطاق على لبنان والذي تجاوز حدوده إسرائيلي ومقتل بعض الجنود الإسرائيليين وأسر جنديين إسرائيليين بغرض مقايضتهما بالأسرى اللبنانيين في معتقلات الاحتلال، هذا العدوان الهمجي شمل لبنان برمته ومن أقصاه إلى أقصاه، وجرى التركيز خلاله على تدمير شامل لمقومات لبنان المادية والبشرية، موقعة مئات القتلى والجرحى ومئات الألاف من المهجرين والمشردين، تنفيذًا لما أعلنته حكومة إسرائيل بإعادة لبنان عشرين عاما إلى الوراء، من الواضح وجود تباينات وتقييمات محلية (لبنانية) أو عربية وإقليمية ودولية عن أسباب ومقدمات وواقع اندلاع الأحداث سواء من حيث التوقيت وحساب الربح والخسارة، أو ما اعتبر تقريبا غير مسئول وتجاوزا للدولة ومصالحها الداخلية والتزاماتها الدولية المعروفة، وخصوصا في ظل التجاذب والاستقطاب الإقليمي والدولي المتزايد، ومع ان الحكومة اللبنانية أعلنت عدم تبنيها للمعلنة وبالتالي عدم مسؤوليتها المباشرة عنها، داعية المجتمع الدولي والأمم المتحدة والدول الكبرى إلى تحمل مسؤوليتها في هذا الإطار، غير انه من الواضح بان إسرائيل ما كان بإمكانها المضي قدما في التدمير والتصعيد العسكري دون ضوء أخضر من قبل القوى الدولية الفاعلة والذي تجلى في رفض الولايات المتحدة (التي استخدمت حق النقض ضد مشروع القرار العربي الذي يدين